

مجلـــــــس الأمــــــــة
الأمانـــــــة العامــــــــة
قطاع المعلومات والتطوير والتدريب
إدارة الدراسات والبحـــوث



البـــــــدون في الكويت

قضية لم تحسم بعــــــد !!

إبريـــــل 2014

إدارة الدراسات والبحوث

البدون في الكويت :
قضية لـــم تحســـم بعـــد !!
#

إشراف وتحليل
المستشار الاقتصادي
أ.د. رمـــزي سلامـــة

إعـــداد

حمدان مجزع الشمـــــري
اختصاصي أول علوم سياسية

وصايف مهدي الشمري
محـــــلل اقتصــــادي

إبريل ٢٠١٤م

البدون فى الكويت :قضية لـــم تحســـم بعــد !!

المقدمة :

منذ أول إطلالة لنا في إدارة الدراسات والبحوث بمجلس الأمة على هذا الموضوع في دراسة بعنوان : "مشكلة غير محددي الجنسية : طبيعة التعامل الرسمي والخارجي– نوفمبر ١٩٩٦" ، مروراً بدراسة ثانية بعنوان : "البدون في الكويت وحقهم في التعليم –في ديسمبر ٢٠٠٤" وقضية البدون لا تزال تنتقل من مرحلة إلى أخرى تتغير فيها ملامحها بعض الشيء ولكنها في العمق والحجم تظل في موضع الثبات... إنها قضية لم تحسم بعد !! فالكويت يوجد بها ما يزيد عن ١١١ ألف شخص (يمثلون حوالي ١٠% من إجمالي عدد الكويتيين) ليسوا لاجئين ولا هم عمالة أجنبية مؤقتة أو عابرة ، ولا يمكن اعتبارهم بدرجة أو بأخرى "مواطنين كويتيين" ... إنهم –وطبقاً للتوصيف الرسمي للدولة ممثلة في وزارة الداخلية الكويتية–: "أشخاص يحملون وثائق رسمية – ومن ثم قانونية – تقول أنهؤلاء هم فئة المقيمين بصورة غير قانونية " !!!

إنها بكل المقاييس قضية شائكة وقابلة للتحول إلى قضية أمن قومي عاجلاً أو آجلاً ... لذا وجب التنويه إلى أهمية بل ضرورة الوصول بها إلى مرحلة الحل الحاسم والنهائي ، وفي أقرب وقت .

عناصر الدراسة :

* حجم المشكلة وأبعادها .
* البدون : تطور المشكلة تاريخياً .
* الإجراءات الحكومية للحل .
* تعديل الأوضاع : إلى أين ؟
* الخاتمة والتوصيات .

حجم المشكلة وأبعادها :

في رده على سؤال برلماني للنائب عدنان عبدالصمد حول قضية البدون بالكويت ، صرح وزير الداخلية السيد / محمد الخالد الصباح بالآتي(١):

- أن إجمالي عدد المقيمين بصورة غير قانونية بالبلاد والمسجلين في الجهاز المركزي بلغ (١١١.٤٩٣ شخصاً) منهم ٣١٩٥ شخصاً متزوجون من كويتيات .

وهكذا يمكننا القول أن البدون يشكلون حوالي ١٠% من أعداد الشعب الكويتي.

* وعند محاولة التعرف على الجنسية الأم لبعض من تقدم إلى الجهاز المركزي لتعديل أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية خلال الـ٢٧ عاماً الأخيرة (منذ العام ١٩٨٦ وحتى نهاية العام ٢٠١٣) يتضح أنهم يحملون الجنسيات التالية :

الجنسية	الأعداد	النسبة المئوية
١ – السعودية	٥٨٧٧٠	٦٧.٣ %
٢ – العراقية	١١٩٥٨	١٣.٧ %
٣ – السورية	٧٨٧٩	٩.١ %
٤ – الإيرانية	١٨٥٦	٢.١ %
٥ – الأردنية	٥٢٠	٠.٦ %
٦ – جنسيات أخرى	٦٢٩٦	٧.٢ %
الإجمالـــــي	٨٧٢٧٩	١٠٠ %

(١) أنظر : جريدة عالم اليوم ، العدد الصادر في ٢٠١٤/٣/١٢ .
وأنظر أيضاً " "حقائق وأرقام (٢٠١٣) ، كتيب من إصدار الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ، ص: ٢٠ .

* **وتمثل الأعداد السابقة (لمن قاموا بتعديل أوضاعهم) حوالي ٤٤% فقط من إجمالي البدون في الكويت مما يعني أن المشكلة لازالت قائمة وملحة ، وأن ٥٦% من البدون لم تعدل أوضاعهم بعد !!**

* **في مارس ٢٠١٤ أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية عن ارتفاع أعداد العاملين المدنيين لدى الجهات الحكومية من أبناء المقيمين بصورة غير قانونية إلى ١٤١٩ موظفاً وموظفة موزعة على الوزارات بالشكل التالي[1]:**

حجم العمالة المدنية من البدون وتوزيعها (مارس ٢٠١٤)		
الوزرات والهيئات الحكومية	عدد العاملين	النسبة المئوية
وزارة الصحة	٧٤٧	٥٢.٦ %
وزارة التربية	٣٧٤	٢٦.٤ %
الهيئة العامة للصناعة	٧٢	٥.١ %
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	٦٧	٤.٧ %
هيئة الشباب والرياضة	٦٥	٤.٦ %
وزارة الأشغال العامة	٢٥	١.٧ %
وزارة الكهرباء والماء	٢٠	١.٤ %
الوزارات الأخرى	٤٩	٣.٥ %
الإجمالـــــــــي	١٤١٩	١٠٠ %

(١) انظر جريدة القبس ، العدد الصادر في ٢٣ مارس ٢٠١٤ ، ص: ٩ .

* **جدير بالذكر أن الغالبية العظمى من البدون يعملون (أو كان يعمل آباؤهم) في السلك العسكري أي الشرطة أو الجيش[١] ، لكن أغلبيتهم يعملون في القطاع الخاص كالشركات الخاصة الصغيرة أو يمارسون بيع السيارات المستعملة أو تربية وتجارة الأغنام ، أو العمل بأسواق الخضار أو الأسواق الشعبية ... وما شابه ذلك من الأعمال[٢].**

* **ترتفع معدلات الإعالة لدى فئة البدون إلى (٧ : ١) مقابل (٤.٥ :١) لدى الأسر الكويتية .**

---

(١) في دراسة سابقة لإدارة الدراسات والبحوث العام ١٩٩٦ ، قدرت أن البدون يشكلون حوالي ٢٥% من مجموع العسكريين بالجيش الكويتي مقابل ٨٠% قبل الغزو ، أنظر : مظفر العوضي "مشكلة غير محددي الجنسية – طبيعة التعامل الرسمي والخارجي" ، مجلس الأمة ، نوفمبر ١٩٩٦ ، ص : ٣٢ .

(٢) د. غانم النجار : "دراسة عن البدون" ، مايو ٢٠٠٣ منشورة على الموقع (WWW.kuwbedmov.org) .

البدون : تطور المشكلة تاريخياً والإجراءات الحكومية للحل :

* قبـل اكتشـاف النفـط لـم تكـن الكويـت تشكل عامـل جـذب لقساوة الحيـاة فيهـا واعتماد الكويتيين على أنشطة شاقة للحصول على الرزق كـالغوص للبحث عن اللؤلؤ أو السفر لبلدان بعيدة عبر البحار للتجارة ، ولكن بعـد اكتشـاف الـنفط وبدايـة تصـديره عـام ١٩٤٦م بـدأت الهجـرة للكويـت مـن البلدان المجاورة بحثاً عـن الرزق والاستقرار ، مستغلين عدم وجود ضوابط للـدخول للكويـت والاسـتثناء الممنـوح لأفـراد العشـائر مـن قـانون الإقامـة المطبـق فـي أواخـر الخمسـينات ، فـأخفى العديـد مـنهم هويـاتهم مدعـين انتمائهم إلـى فئـة عديمي الجنسية وذلك طمعاً في الحصول فيما بعد على الجنسية الكويتيـة وامتيازاتها ، فتنامت هذه الفئـة بشكل كبير وفـي غضـون فترة قصيرة [١].

* وظهـرت المشـكلة بشـكل علنـي بعد إحصـاء عـام ١٩٦٥م حيـث تبـين أن تعدادهم آنـذاك قد بلـغ ٥١٤٦٦ فرداً ، وانخفض عددهم فـي إحصـاء عـام ١٩٧٠م إلى ٣٩٤٦١ فرد ، وذلك لاستمرار عملية التجنيس .

* وحتـى قبيـل عـام ١٩٨٥ كـان وضـع البـدون فـي الكويـت وضـعاً نموذجيـاً ، حيث كانت تتم معاملتهم في الكثير من الحـالات كـالمواطنين العاديين ويتم تفضيلهم على المقيمين من جنسيات أخرى ، بل إن التقدم في هذا المجال قد وصل في بداية السبعينات إلى درجة منح الجنسية لأي طالب من البـدون يكمـل تعليمـه الثـانوي... وقـد اسـتفاد مـن ذلـك عـدد مـن البـدون وسـاهموا

(١) انظر : د. رمزي سلامة ، إبراهيم دشتي " البدون في الكويت وحقهم في التعليم" دراسة لإدارة البحوث والدراسات ، مجلس الأمة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص :٣-٥ .

كمواطنين فيما بعد مساهمة فعالة في كافة أنشطة المجتمع الكويتي ، إلا أن ذلك الإجراء تم إيقافه بعد فترة وجيزة .

* لقد أدى ذلك الوضع المتميز للبدون بالتأكيد إلى إخفاء عدد ليس بقليل من حملة الجنسيات الأخرى للدول المجاورة لجنسياتهم وتسجيل أنفسهم على أنهم بدون ، وقد استمر ذلك الوضع لفترة طويلة مما أسس للكثير منهم أوضاعاً قانونية كـ "بدون" خاصة وأن غالبية أولئك كانوا قد انخرطوا في السلك العسكري ولم يبد طوال هذه الفترة بأن الحكومة كانت منزعجة من ذلك الوضع ، بل إن كل الإجراءات الرسمية كانت تتجه صوب التسهيل على البدون ومعاملتهم معاملة متميزة في جميع المجالات[١]

* لكن نتيجة الإهمال الحكومي وعدم وجود رؤية مستقبلية لمخاطر هذا الإهمال والتغييب لهذه المشكلة ، تزايدت أعداد فئة البدون وفق إحصاء ١٩٩٠م ليصل إلى ما يقرب من ٢٤٦ ألف فرد[٢].

* بعد تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م انخفض عدد البدون بشدة إلى حوالي ١٢٠ ألف فرد ، نتيجة عودة الآلاف منهم إلى دولهم الفعلية في الجوار بسبب ظروف الغزو العراقي وتغاضي الحكومة عن عمليات شراء البدون لجوازات سفر أجنبية من دول عديدة (الدومنيكان –أذربيجان ... وغيرها) والتي لجأ إليها البدون نتيجة الضغط والتضييق الحكومي عليهم ، واعتبرت الحكومة ذلك إنجازاً يسجل لها !!

---

(١) د.غانم النجار : ، دراسة تفصيلية ... (مرجع سابق) .

(٢) تختلف الأرقام حسب مصدرها فأعداد البدون – كانت وربما لا تزال – تعتبرها أجهزة الدولة مسألة سياسية وتتطلب السرية .

ملحوظة هامة : لو أن الحكومة تدراكت هذه المشكلة بعد إحصاء عام ١٩٧٠م (حين كان عددهم أقل من ٤٠ ألف فرد) ، وقامت بفرزهموفق فئتين : فئة لها الحق في الحصول على الجنسية ، وفئة لا تستحقها... لكان بإمكان الحكومة حسم هذه القضية قبل أن تتحول إلى مشكلة شائكة وبأقل الضرر ... وهنا يمكن القول ويحق ، أن المشكلة نتجت عن سهو أو خطأ حكومي حين لم تضع حلاً حاسماً لها في هذا التوقيت (١٩٧٠) .

* لقد تبدل الحال بعد الغزو العراقي لدولة الكويت ١٩٩٠م فأصبح هناك تشديد وتقييد تام على هذه الفئة والتي تغير حتى مسماها من "بدون" إلى "المقيمين بصورة غير شرعية"، فلم تتم عودة أغلبهم إلى أعمالهم (بالأخص من كانوا يعملوا بالوزارات السيادية) ومُنِعوا من دخول أبنائهم المدارس الحكومية (وقد كانوا يعاملون قبل الغزو العراقي عام ١٩٩٠م كالكويتيين تماماً حتى مرحلة الدراسة الجامعية) ، كما حُرِموا من العلاج الطبي وحُرِموا من توثيق عقود الزواج وحتى استخراج شهادة الميلاد .. وبالغت الحكومة كثيراً في هذا التضييق اللامبرر على هذه الفئة وكادت تحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية في الحياة كالتعليم والصحة وغيرها !!

* وفي مارس ١٩٩٦م أُنْشِئَتْ اللجنة التنفيذية لشئون المقيمين بصورة غير قانونية برئاسة وزير الداخلية (بمرسوم أميري رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٦م) ، بهدف اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لمعالجة أوضاع البدون . وقامت اللجنة بتسجيل بيانات البدون على الحاسب الآلي وعمل قاعدة بيانات كاملة عنهم (أعدادهم – سنوات تواجدهم – جنسياتهم الأصلية ... الخ) .

- في العام ٢٠٠٠ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ بتجنيس ما لا يزيد عن ٢٠٠٠شخص[١]، تناقصت أعداد هذه الفئة في منتصف عام ٢٠٠١ إلى ٨٧.٣٢٠ فرد . وفي ٢٠٠٢ تناقصت أعدادهم لنفس الأسباب إلى ٧٦٥٩١ فرداً .

* خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ درجت الحكومة على تجنيس أعداد قليلة سنوياً تماشياً مع سياسة للتضييق ظلت تتبعها منذ ما بعد الغزو (١٩٩٠)على أفراد هذه الفئة .

- في أكتوبر ٢٠٠٩ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠٦) بشأن تكليف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدراسة مشكلة البدون وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بمعالجتها "بصورة جذرية وحاسمة !!"

- وفي أكتوبر ٢٠١٠ (وبعد ١٥ اجتماع) أصدر المجلس المذكور تقريراً هاماً تضمن عدد (١١) من المبادئ والمرتكزات التي يعتمد عليها الحل وهي كالتالي :

* مبادئ ومرتكزات الحل لمشكلة البدون :

وفقاً لرؤية الخبراء والمختصين بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية فإن حل مشكلة البدون يبقى مرهوناً بتحقيق المبادئ الآتية :

١ - العدالة في معالجة الحالات ، وذلك بالنظر في إمكانية تجنيس المستوفين للشروطومحاسبة ومواجهة المخالفين والمزورين.

---

(١) أنظر : د. غانم النجار : "دراسة تفصيلية عن البدون" ، منشورة على الموقع (WWW.kuwbedmov.org) .

٢ – توفير وسائل الحياة الكريمة لهذه الفئة ، وذلك باستمرار تقديم الخدمات الأساسية كالعلاج والتعليم وغيرها ، وذلك تأكيداً على الالتزام بمبادئ ومعايير المحافظة على حقوق الإنسان .

٣ – التأكيد على اعتبارات المصلحة العليا للبلاد كأساس في التعامل مع الحالات وفقاً للسجلات الأمنية أو الجنائية لكل حالة .

٤ – إعطاء أهمية لمعيار (الولاء، والتضحية ، وحاجة البلاد) من حيث مراعاة أبناء الشهداء والأسرى ، وكذلك بعض المهن كالعسكريين ، وأصحاب التخصصات المطلوبة .

٥ – إعطاء أهمية لمعيار (القرابة) مع المواطنين الكويتيين ، من حيث علاقات النسب والتزاوج معهم .

٦ – إعطاء أهمية للبعد (التاريخي) ، وزمن التواجد في البلاد ، لما في ذلك من دور في تعزيز الاندماج في المجتمع .

٧ – إن مسألة التجنيس حق سيادي للدولة ، باعتبار أن هذه المسألة تخضع في تنظيمها لقانون الجنسية الذي يشمل الجميع في أحكامه، سواء هذه الفئة أو غيرها من الوافدين وذلك وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية .

٨ – التأكيد على أن قيام (المقيمين بصورة غير قانونية) بتعديل أوضاعهم ، بغض النظر عن جنسياتهم لا يحول دون النظر في حصولهم على الجنسية الكويتية ، وإنما يمنحهم الأولوية في ذلك إذا توافرت فيهم الشروط التي حددها القانون .

٩ - التأكيد على ضرورة أن تحظى "الحالات الاستثنائية الصارخة" من المقيمين بصورة غير قانونية بالإسراع في البت في أمرها ومعالجتها ، ويقصد بذلك :

أ - الحالات المستوفية للشروط ، ومتكاملة الوثائق والمستندات الثبوتية اللازمة التي تؤكد أحقيتها ، وسلامة أوضاعها ، بما لا يترك مبرراً للمزيد من التأجيل لها .

ب- الحالات الصارخة في مخالفتها للقانون ، والتي يمثل استمرار أوضاعها المعلقة إضراراً بليغاً بالمصلحة الوطنية ، ومبرراً للحالات الأخرى بالإصرار على المخالفة .

١٠- التركيز على إزالة ومعالجة أوجه الخلل القائمة لتتمكن هذه الشريحة من تجاوز معاناتها ، وذلك بدلاً من "تطويع" القوانين السارية ، وطرح التعديلات "المتكلفة" بما يترتب عليها من محاذير ، ومضاعفات غير محسوبة تطال الأبعاد الأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتشكل تهديداً للهوية الوطنية حاضراً ومستقبلاً .

١١- اتخاذ كافة الإجراءات الواضحة والمدروسة والحازمة التي تؤدي إلى تصحيح وقلب المفهوم الخاطئ ، وتؤكد بأن الادعاء "بدون جنسية" هو ادعاء خاسر لا طائل منه . لذا يستوجب التركيز بكل السبل والأدوات الممكنة على إلزام جميع المقيمين بصورة غير قانونية بتصحيح أوضاعهم بما يتفق مع صحيح القانون ، ومساعدتهم على ذلك(*) .

(*)ملحوظة : يبدو أن هذا هو المبدأ الجوهري في التعامل الرسمي مع هذه القضية من قبل الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية على أرض الواقع، وذلك على النحو الذي سوف يتضح لنا في الصفحات التالية !

- **في ٩ نوفمبر ٢٠١٠ أنشئ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ، للعمل على تنفيذ الأسس والمرتكزات السابقة من أجل حل مشكلة البدون .**

- **في مارس ٢٠١١ أصدر مجلس الوزراءالقراررقم (٤٠٩) لسنة ٢٠١١ بتوجيه الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية نحو استكمال تقديم المزايا والخدمات والتسهيلات في المجالات الإنسانية والاجتماعية والمدنية وهي كالتالي :**

  ١ – **العلاج .**
  ٢ – **التعليم .**
  ٣ – **إصدار شهادات الميلاد .**
  ٤ – **إصدار التوثيقات الخاصة بالوصاية والإرث .**
  ٥ – **إصدار وثائق الزواج .**
  ٦ – **إصدار شهادات الطلاق .**
  ٧ – **إصدار شهادات الوفاة .**
  ٨ – **إصدار رخص قيادة السيارات .**
  ٩ – **العمل .**
  ١٠– **منح البطاقة التموينية .**
  ١١– **رعاية ذوي الإعاقة .**

- **وخلال الفترة من مارس ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر (مارس ٢٠١٤) تسارع – إلى حد ما –حصول البدون على حقوقهم الجديدة وعلى سبيل المثال صدرت لهم الوثائق والخدمات التالية :**

إنجازات لصالح فئة "البدون"(مارس ٢٠١١ – مارس ٢٠١٤) :

* **إصدار عدد (٢٢٤١٥) شهادة ميلاد (بتدوين عبارة "غير كويتي" في خانة الجنسية) حتى سبتمبر ٢٠١٣ .**

* **عدد (١٢٥٢) شهادة وفاة (حتى سبتمبر ٢٠١٣) .**

* **عدد (٤٧٩٠) وثيقة زواج (حتى نهاية ٢٠١٢) .**

* **عدد (٣٦٠) وثيقة طلاق (حتى نهاية ٢٠١٢) .**

* **عدد (٢٠٤٦) رخصة قيادة (حتى نهاية ٢٠١٢) .**

* **عدد (٤٢١٤٢) جواز سفر "مادة ١٧" (حتى أول مارس ٢٠١٣) .**

* **عدد (١٥٤١٦) إعلانات رسمية بحصر الإرث حتى نهاية ٢٠١٢ .**

* **أنشئ "الصندوق الخيري للرعاية الصحية للمحتاجين" في سبتمبر ٢٠٠٣ ، بلغ عدد البدون المستفيدين منه (٦٠) ألف فرد بتكلفة (٣.٧) مليون د.ك .**

* **تم خفض كلفة الضمان الصحي بالنسبة للبدون من ٥٠ د.ك إلى خمسة دنانير فقط .**

* استفاد (٣٩.٦٩٢) طالب وطالبة بالمرحلتين المتوسطة والثانوي من فئة البدون مما يقدمه "الصندوق الخيري لتعليم المحتاجين" بتكلفة إجمالية ١١ مليون و٥٢٦ ألف د.ك (خلال السنوات الثلاث ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣) .

* في مارس ٢٠١٢ فتح ديوان الخدمة المدنية باب القبول لهذه الفئة لتوظيفهم في (٧) وزارات حكومية : التربية ، الصحة ، الكهرباء والماء، الشئون الاجتماعية والعمل ، الأوقاف والشئون الإسلامية ، الأشغال العامة ، المواصلات ، بشرطتوفر الشروط التالية:

١ – حيازتهم على شهادة الدبلوم وما فوق .

٢ – تواجدهم في إحصاء ١٩٦٥ .

وقد وصل عدد العاملين منهم بالجهات الحكومية حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣ عدد (١١٤٥) موظفاً .

* في إبريل ٢٠١١ تم ضم فئة البدون إلى المستفيدين من البطاقة التموينية، واستفاد منها (٨٨) ألف فرد حتى نوفمبر ٢٠١١ ، وتغطي الخدمات التموينية المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز ، السكر ، الزيت، الحليب ، الدجاج ، الأجبان ، العدس ، معجون الطماطم .

* حصل عدد (٦٢٥٩٠) فرد من البدون على مساعدات مالية شهرية ومقطوعة من بيت الزكاة تجاوزت الـ (١٣.٦) مليون د.ك (حتى ٢٦ يناير ٢٠١٣) بما يعادل ٢٩% من إجمالي عدد الأسر المستفيدة من مساعدات بيت الزكاة .

* **على جانب آخر –وفي مقابل ٣٥ ألف معاق كويتي– يوجد ٣٠٠ فقط معاق بدون ، وهؤلاء قدمت لهم الهيئة العامة لشئون الإعاقة خدمات الدعم المادي من بيت الزكاة والدعم التعليمي الكامل ، وأصدرت لهم شهادات إثبات الإعاقة ، وشهادات تخفيف ساعات العمل للأمهات التي لديها شخص ذو إعاقة (من أب غير كويتي) .. وغيرها .**

–واستكمالاً للإجراءات التي اتخذتها الدولة (الحكومة ومجلس الأمة) على طريق الحل لمشكلة البدون صدر في ٢ إبريل ٢٠١٣ القانون رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٣ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية خلال العام ٢٠١٣ بما لا يزيد عن ٤ آلاف شخص .

* **ولكن يبقى السؤالين الأهم لمعرفة ما إذا كانت هذه المشكلة العويصة قد شارفت على الحل والانتهاء أم لازالت تستعصي على الحل ، وهو : ما هي نتيجة الضغوط المستمرة التي مارستها الدولة على فئة البدون من أجل تعديل أوضاعهم ؟ وكم عدد من تم تعديل أوضاعهم منذ إنشاء الجهاز في مارس ٢٠١١ وحتى كتابة هذه السطور في مارس ٢٠١٤؟**

تعديل الأوضاع : إلى أين ؟

يعني مصطلح "تعديل الأوضاع" : انتقال الشخص من فئة "غير محددي الجنسية" إلى شخص يحمل جنسية بلد ما .

ويعني ذلك أن بعض من تحددت جنسيتهم بالكشف القصري (أي الإجباري) أو بالإفصاح الاختياري قد غادروا البلاد[١].ولكن يبدو أن المسائل لا تسير بهذا اليسر أو أنه لا يتم الكشف عن الجنسيات الحقيقية بهذه البساطة .

وفي إجابته على سؤال للنائب/عدنان عبدالصمد حول عدد المقيمين بصورة غير قانونية الذين يستحقون الجنسية الكويتية والذين تنطبق عليهم شروط التجنيس أجاب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالآتي[٢] :

"يتعذر تحديد عدد المنتمين لفئة المقيمين بصورة غير قانونية والذين تتوافر في شأنهم الشروط المقررة للنظر في ترشيحهم للجنسية الكويتية بشكل دقيق نظراً لإجراءات التحديث التي تتم على ملفات تلك الفئة والمعلومات والبيانات التي ترد للجهاز المركزي بشأنهم" وفقاً لما سبق بيانه بالبند "أولاً".

ثم وفي سؤال آخر عن موعد تجنيس الدفعة التالية وكم عدد المستحقين الذين سوف يتم تجنيسهم ، أجاب السيد الوزير بالآتي :

"على الرغم من أن الجهاز المركزي يعكف على بحث الملفات وإعداد كشوف الشريحة المتوافر بشأنها شروط منح الجنسية الكويتية تمهيداً لرفعها إلى مجلس

---

(١) ١٦٠ ألف غادروا البلاد منذ العام ١٩٨٦ وحتى العام ٢٠١٣ . أنظر : جريدة الوطن الصفحة الأولى ، العدد الصادر في ١٠ مارس ٢٠١٤ .

(٢) أنظر : جريدة عالم اليوم ، مصدر سابق .

الوزراء الموقر حين الانتهاء منها إلا إنه يتعذر حالياً على الجهاز المركزي الرد على هذا المحور لأن الأمر مرهون بالردود والبيانات التي ترد للجهاز المركزي خاصة وأنه يقوم على الدوام بتحديث تلك المعلومات فضلاً عن الاتصال والتنسيق مع وزارة الخارجية للبحث عن مدى وجود جنسيات معلومة لدى البعض منهم من عدمه وكذلك الاتصال والتنسيق مع وزارة الداخلية بشأن المسجل بحقهم قيوداً أمنية أو جنائية أو قضايا تنال من شروط حسن السمعة وأيضاً الاتصال والتنسيق مع الإدارة المركزية للإحصاء للبحث والتأكد من إحصاءات الدولة " .

وأخيراً ... وفي الخامس من إبريل ٢٠١٤ أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية أن ٥٩٣٨ فرداً من المقيمين بصورة غير قانونية عدلوا أوضاعهم منذ إنشاء الجهاز عـام٢٠١١ وحتى نهاية مارس ٢٠١٤ (وهو ما يعادل ٥.٠% من إجمالي البدون).

وقال مدير إدارة تعديل الأوضاع في الجهاز المركزي أنه : "تم تعديل أوضاع ٤٤١٦ فرداً إلى الجنسية السعودية و ٦١٩ فرداً إلى الجنسية السورية و٤٩٠ فرداً إلى الجنسية العراقية و ٦٢ فرداً إلى الجنسية الإيرانية و٤٦ إلى الجنسية الأردنية فضلاً عن ٢٩٥ فرداً تم تعديل اوضاعهم إلى جنسيات أخرى" .

وأضاف العقيد محمد الوهيب أن الجهاز المركزي مستمر في تقديم حزمة من الامتيازات لمن يتقدمون بإجراءات تعديل أوضاعهم منها حصولهم على إقامة فورية مجانية لجميع أفراد الأسرة لمدة خمس سنوات وفق المادة ٢٤ (كفيل نفسه) قابلة للتجديد ، والتعليم المجاني والضمان الصحي وبطاقة تموين للأسرة مشيراً إلى أن هؤلاء يمنحون أيضاً أولوية التوظيف لدى الجهات الحكومية بعد

الكويتيين إضافة إلى إعفائهم من شرط الراتب عند استخراج رخصة القيادة إلى جانب عدد من الامتيازات والإعفاءات الأخرى [1] .

- **إن ضآلة الأرقام الخاصة بالبدون الذين تم تعديل اوضاعهم لا تبشر بانفراج هذه المشكلة بأي درجة أو حتى باتجاهها إلى طريق الحل ، فالبدون لايزالون يشكلون حوالي ١٠% من إجمالي عدد الكويتيين وهم بالتأكيد يمثلون أحد عناصر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي المحتمل ... وقد قيل في مأثور الكلام : أن الوقاية خير من العلاج !!**

---

(١) انظر جريدتي : الوطن ، ٦ إبريل ٢٠١٤ ، ص ١٠ ، والقبس ، ٦ إبريل ٢٠١٤ ، ص ٣ .

الخاتمة والتوصيات

البدون – في نظر الكثيرين – "قنبلة موقوتة" ، وعلى الدولة التعجيل بتفكيكها ووضع نهاية للإجراءات والخطوات التي استمرت لأكثر من خمسين عاماً دون الوصول بها إلى بر الأمان حتى اليوم .

وفي نظر البعض الآخر– لا سيما الجانب الحكومي – البدون فئة لم تتضح جنسية أصحابها حتى الآن ، ولم يعدلوا أوضاعهم وحصلوا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة على أقصى ما يمكن تقديمه منالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي وفرت لهم الحد الأدنى المطلوب للحياة الكريمة دون أن يكتسبوا حق المواطنة(أي الجنسية الكويتية) .

ويبدو أن هذه الحقوق التي تيسرت لهم مؤخراً (العلاج – التعليم – إصدار شهادات الميلاد – إصدار الوثائق بكافة أنواعها – الرعاية الاجتماعية والمساعدات – حق العمل – البطاقات التموينية لبعضهم ...الخ) قد سدت ثغرة هائلة كانت تتسلل منها الانتقادات التي توجهها للكويت المنظمات ذات العلاقة بحقوقالإنسان دولياً وإقليماً .

وبمتابعة أحوال البدون في الكويت وتطورات قضيتهم يمكن للباحثين في هذا الموضوع الوصول إلى قناعة بأن الدولة –بما أعطته من مجموعة الحقوق سالفة الذكر–قد فككت فتيل القنبلة التي كان البعض يعتبرها موقوتة وقابلة للانفجار ليصبح على فئة البدون في المرحلة القادمة واجب الاندماج في المجتمع الكويتي ، وهو الأمر الذي يرى البعض أنه يتحقق بالتدريج ومع مرور الوقت في هدوء وبوتيرة أقرب إلى السلمية منها إلى التوتر أو العنف .

ومن المؤكد أن الدولة – على السنوات الخمسين الماضية – كانت تتبع معهم سياسة تدرجت من التجاهل إلى التضييق ثم إلى التخفيففي علاج هذه الظاهرة وطبقاً للمراحل الثلاث التالية :

(١) مرحلة التجاهل : (السبعينات وحتى منصف الثمانينات) .
(٢) مرحلة التضييق :(من أواخر الثمانيات حتى ٢٠١١) .
(٣) مرحلة منح الحقوق الإنسانية : (منذ مارس ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر) كل هذا دون إبداء أي تساهل في منح الجنسية الكويتية (إلا في أضيق الحدود ولمن ثبت استحقاقهم لها)[١].

- وعلى الرغم من محاولات العديد من الأعضاء بمجلس الأمة في أكثر من فصل تشريعي للدفع نحو الحل الجذري لهذه المشكلة ، وما نتج عنها من صدور القانونين رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ، بتجنيس مالا يزيد عن ٢٠٠٠ شخص من فئة البدون سنوياً ، والقانون رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٣ برفع العدد بما لا يزيد عن ٤٠٠٠ شخص سنوياً ، فإن الواقع يشير إلى أن معدلات التجنيس السنوية كانت شديدة التواضع والدليل أنه بالأعوام :

٢٠١٣ .... لم يجنس أحد .
٢٠١١ .... تم تجنيس ٤٢٦ فرداً .
٢٠٠٧ .... تم تجنيس ٥٧٣ فرداً .
٢٠٠١ .... تم تجنيس ٦٢٦ فرداً .

(هذا على سبيل المثال)

(١) لم تمنح الجنسية لكل من تنطبق عليهم شروط الاستحقاق!! . بدليل التصريح المنسوب إلى السيد / رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في ٢٠١٣/١٢/٢٣ بأن هناك (٣٤) ألف مستحق للجنسية الكويتية من البدون الذين لديهم إحصاء ١٩٦٥ . أنظر : جريدة الوطن ، العدد الصادر في ٢٠١٤/٣/١٠ ، ص٨ .

التوصيات

أولاً : التجنيس الفوري للمستحقين والذين تنطبق عليهم الشروط ممن شملهم إحصاء ١٩٦٥ (ويقدرهم الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بـ ٣٤ ألف شخص) .

ثانياً : وضع خط زمني محدد لا يزيد عن خمس سنوات يتم خلالها تصفية هذا الملف ... إما بحصول المستحق منهم على الجنسية ، أو بحصول المستحق لحق الإقامة الدائمة "بصورة قانونية" أو بترحيل غير المستحقين إلى بلادهم الأصلية .

ثالثاً : الإعلان الصريح والواضح عن خطوات الحل ، وإضفاء أكبر قدر من الشفافية على الجوانب المختلفة لتلك القضية وعناصرها وسبل الحل المزمع القيام بها .

رابعاً : إشراك منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية في صياغة ومؤازرة الإجراءات القانونية للقضية وبما لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان ، وذلك للحفاظ على صورة الكويت في الأوساط الإقليمية والعالمية ناصعة مضيئة وجديرة بالاحترام .

المحتويـــات